

الشريفة التي هي من العروض اللازمة عليهم، والقيام في مهماتنا الشريفة التي تبرز بها مراسمنا المصانعة اليك واليه، وحفظ أطراف البلاد والذب عن الرءيا من كل طارق يترقبهم الا بخير، والمساعدة الى ما يرسم لهم به ما دامت الاسفار في عصاها سير، والافراج لعراك لا تسمح به الامن لة حقيقة وجود، وله في الخدمة أثر موجود، ومنعهم: فلا يكون الا اذا توجه منهم، أو توات عزائمهم وقتل تمعهم. والمهابة: فانشرها كسمتك في الآفاق، ودع بوارق سيوفها تشام بالشام وديها تراق بالعراق وخيول التقدم: فارتد منها كل سابق وسابقة آف منهما الرياح، ويحسدهما الطير اذا طارا بغير جناح، ولا تتخذ دونالك بطانة ولا وليجة، ولا تقطع عنا أخبارك البيجة. ويعرف قومه له حقه، ويوفوه من التعميم مستحقة، فله أميرهم وامره من امرنا المطاع، فمن نازع فقد خالف النص والاجماع، والله تعالى يوفقه ما استطاع، بمنه وكرمه والخيط الشريف...

(١) خلاصة معاهدة الصلح

٢

الفصل الرابع في المواد السياسية في خارج أوروبا

حقوق المانية في خارج أوروبا - تنازل المانية في خارج أوروبا لدول الحلفاء وتعديل الشراكة بها من شخ المثرة. والامتيازات في البلاد التي لها أولحانها وتمهد أن تقبل التدابير التي تتخذها دول الحلفاء الخس بشأن ذلك المستعمرات والاملاك وراء البحار - تنازل المانية لدول الحلفاء والدول المشتركة معها عن أملاكها الواقعة وراء البحار مع كل ما لها من الحقوق والامتيازات

(١) تابع لما نشر في الجزء الثالث

فيها وتنقل جميع الاموال المدقولة وغير المدقولة التي للامبراطورية الالمانية أو لاية دولة من دولها الى الحكومة التي تكون صاحبة السلطة هناك ولهذا الحكومات أن تتخذ ما تستصوب من التدابير لارجاع الرعايا الالمان من هناك الى اوطانهم والشروط التي تشترط على الرعايا الالمان من سلالة اوروبية اذا ارادوا البقاء وامتلاك الاملاك والانجار وتعهدها لمانية بأن تعوض من الخسارة التي اصاب الرعايا الفرنسيين في الكمرون اوعلى حدودها بفعل ولاية الامور الالمان الملكيين والمسكربين والافراد الالمان من اول يناير ١٩٠٠ الى ١ أغسطس ١٩١٤ وتذلك الالمان عن جميع حقوق التي اكتسبها باتفاق ٤ نوفمبر ١٩١١ و ٢٨ سبتمبر ١٩١٢ وتعهد بأن تدفع الى فرنسا جميع الودائع والحسابات والسلف التي حصلت عليها بموجب هذين الاتفاقيين وذلك بحسب التقدير الذي تقدره لجنة التعويض وتعهد الالمان أن تقبل وتنفذ النصوص التي تضعها دول الخلفاء والدول المشتركة معها للانجار بالاسلح والمسكربات في أفريقيا وتقدر ان العام ١٨٨٥ وعقد بروكسل العام ١٨١٥ أمال الحماية السياسية لاهالي المستعمرات الالمانية السابقة توط بالحكومات التي تدير أمور تلك المستعمرات الصين — تنازل الالمان للصين عن جميع الامتيازات والفرامات التي ذلتها باتفاق اليوكسبر المبرم سنة ١٩٠١ وعن جميع المباني الارصفة والقشالات والحصون وذخيرة الحرب والبواخر وآلات التفريغ الالمانكي واثار الاملاك العمومية — ماعد المباني التي للوكالة السياسية والقنصليات — في منطقة امتياز الالمان في نيان تسن وهنكو وفي سائر الاملاك الصينية ماعدا كيانشو وقبيل أن ترد على حسابها الى الصين جميع الآلات الفنية التي أخذتها سنة ١٦٠٠ سنة ١٩٠١ على ان الصين لا تتخذ اجراءات لتصرف بالاملاك الالمانية في حي السفارات في بكين من غير دسنى الدول المتعاقبة في الالمان واليويسر. ومعل الالمان الغناء امتيازاتهم التي عنكونيان تسن وقبيل الصين أن تفتحها للاستعمال الامم. وتتنازل الالمان عن كل دعوى على الصين اوعلى دولة أخرى من دول الخلفاء والدول المشتركة معها في ما يخص باعقبات رعاياها في الصين أو اخر انجهم منها أو ضبط المصالح الالمانية أو تصديتها هناك في ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٧ وسائر امبريطانية اعظمى عن أملاكها

في منطقة الامتياز البريطاني في كوتون وفرنسا والصين معا عن ملكية المدرسة الالمانية في منطقة الامتياز الفرنسي في شنغاي

سيام - تعترف ألمانيا بأن جميع الاتفاقات المبرمة بينها وبين سيام وفي جملتها حقوق الامتيازات لاجنبية زالت من ٢٤ يوليو ١٩١٧ وان جميع الاملاك العمومية الالمانية في سيام تنتقل ملكيتها الى سيام بلا عوض ما عدا دور الوكالة السياسية والاتصليات. أما الاملاك الالمانية الخصوصية فتعامل طبقا لنصوص المواد الاقتصادية (في المعاهدة). وتنازل ألمانيا عن كل دعوى لها على سيام تخضع بضبط واخرها ومصادرتها وتصفية املاكها واوراها واعتقال رعاياها

ليبيريا - تنازل ألمانيا عن جميع الحقوق التي اكتسبتها بالاتفاقات الدولية التي أبرمت في ١٩١١ - ١٩١٢ بشأن ليبيريا ولا سيما الحق في تعيين سنيك لاجبارك ولا تدخل في كل مفاوضة مقبلة لارجاع ليبيريا الى سابق منزلتها وتمسك في حكم المقوض جميع المعاهدات التجارية والاتفاقات المبرمة بينها وبين ليبيريا وتعترف بحق ليبيريا في تعيين شروط اقامة الالمان في بلادها ومنزلتهم فيها

المغرب الاقصى - تنازل ألمانيا عن جميع الحقوق والامتيازات التي نالتها بمقتضى الجزيرة والاتفاقات الفرنسية الالمانية في سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١١ وبجميع المعاهدات والاتفاقات التي برمتها مع السلطنة الشريفة (المغربية) وتتعهد بأن لا تعرض لاية مفاوضة تورد على المغرب الاقصى بين فرنسا وسواها من الدول وتقبل جميع النتائج الناجمة عن الخية الفرنسية هناك وتتنازل عن امتيازاتها لاجنبية ويكون للحكومة الشريفة الحرية التامة في التصرف نحو رعايا الالمان ويكون جميع الاشخاص المشمولين بالحماية الالمانية خاضعين لقانون البلاد وبحوز ان تباع جميع الاموال الالمانية المنقولة وغير المنقولة وفي جملتها حقوق التعدين بالمزاد العالي ويعطى الثمن للحكومة الشريفة ويمنحهم من المطالب لها من التعويض وعلى ألمانيا أيضا ان تتخلى عن مصالحها في بنك الدولة في المغرب الاقصى وتجمع جميع البضائع المغربية التي تدخل ألمانيا بالامتيازات التي للبضائع الفرنسية

مصر - تعترف ألمانيا بالحماية البريطانية التي بسطت على مصر في ٢٨ ديسمبر

١٩٢ ما تنازل عنه الانية من حقوقها في مصر وتركبة وشانتنغ [المناز : ج ٤ م ٢١]

١٩١٤ وتنازل اختياراً من ٤ أغسطس ١٩١٤ عن الامتيازات الاجنبية فيها وعن جميع المعاهدات والاتفاقات المبرمة بينها وبين مصر وتمهد أن لاتعرض لاية مفاوضة تدور على مصر بين بريطانيا العظمى والدول الاخرى ، وفي هذا القسم نصوص مختص بالتوانين التي تسري على الرعايا الالمان والاموال الالمانية وعلى قبول ألمانيا لكل تغيير يعمل في مجالس صندوق الدين وتقبل ألمانيا ان تنتقل الى بريطانيا العظمى السلطة التي كانت ممنوحة لسطان تركيا السابق لضمان حرية الملاحة في قنال السويس . والاجراءات التي تتبع في أموال الرعايا الالمان في مصر جعلت مشابهة للاجراءات المتبعة في المغرب الأقصى وسواه من البلدان وتعامل البضائع المصرية الانكليزية التي تدخل ألمانيا بمثل المعاملة التي تعامل بها البضائع البريطانية تركية وبلغارية - تقبل ألمانيا جميع التدابير التي تتخذها دول الحلفاء والدول المشتركة معها مع تركية وبلغارية في ما يختص بالحقوق والامتيازات والمصالح التي تطالب ألمانيا أو رعاياها بها في تينك البلادين ولم ينص عليها في مكان آخر

شانتنغ - تنازل ألمانيا عن جميع الحقوق والامتيازات التي لها ولا سببا في كياوتشا وعن سكك الحديد والمناجم والاسلاك التلغرافية البحرية التي أحرزتها بالمعاهدة التي أبرمتها مع الصين في ٦ مارس ١٨٩٨ وباتفاقات أخرى

أما في شانتنغ فجميع حقوق ألمانيا على سكة الحديد من تسنغ تاو الى تسن انفو وفي جهتها حقوق التعدين وحقوق الاستغلال تنتقل الى اليابان أيضا وكذلك أسلاك التلغراف البحري الممتدة من تسنغ تاو الى شنغهاي وشيفو فذه أيضا تنتقل الى ملكية اليابان بلا مقابل وتنتولي اليابان على جميع أملاك الدولة الالمانية المقولة وغير المقولة في كياوتشا بلا مقابل

الفصل الخامس

في الشروط العسكرية البرية والبحرية والجوية

انه توطئة للشروع في انقاص سلاح الامم انقاصاً عاماً تتمود ألمانيا مباشرة بأن

تسبر على المواد العسكرية البرية والبحرية والجوية التالية وهي : -

الشروط البرية - تنص الشروط العسكرية البرية على تسريح الجيوش الالمانية

وتنفيذ اقيود العسكرية الاخرى بمد افضاء المعاهدة بشهرين (ويكون ذلك الخطوة الاولى نحو نزع السلاح لدولي) واننى الخدمة العسكرية الاجبارية في بلاد ألمانيا وتدخل قوانين لا تنيد على قادة التعارغ في قوانين ألمانيا العسكرية تقضي بتجنيد نصف الضبط وجنود لمدة لا تقل عن ١٢ سنة متوالية وتشرط ان يتخدم الضباط ٥ سنة ولا يحالوا الى المش قبل ان يبلغوا الخامسة والاربعين ولا يسمح بائشاء احتياطي من الضباط الذين خدموا في الحرب ، ويكون مجموع رجال الجيش الالمانى مئة الف لا يزيد عدد الضباط فيهم على أربعة آلاف ولا يجوز تأليف قوة عسكرية غير هذه القوة ويمنع ما خلاصا زيادة موظفي الجمارك والقابات أو البوليس وتعليمهم تعليما عسكريا وتكون وظيفة الجيش الالمانى صون النظم الداخلي ومراقبة الحدود وعلى قيادته ألمانيا ان تحصر عملها في المهام الادارية ولا يسمح بأن يكون لها هيئة أركان حرب عامة وينقص عدد المستخدمين المالكين في وزارة الحربية والمصالح المشابهة لها الى عشر ما كان في سنة ١٩١٣ ولا يجوز ان يكون الالمانية أكثر من سبع فرق من المشاة وثلاث فرق من الفرسان وفيلقين من أركان الحرب ويقفل ما يزيد عن حاجة هذا الجيش من المدارس العسكرية ومدارس الضباط وتلاميذ المدارس الحربية الخ ويقصر في قبول التلاميذ الذين يمينون ضباطاً على سد المناصب التي تفرغ في الجيش

أما صنع السلاح والذخيرة ومهمات الحرب في ألمانيا فية تصرفه على بيان يبنى على قاعدة المقدر اللازم لجيش كالجيش المتقدم ولا يجوز ائشاء احتياطي من السلاح والذخيرة فجميع الاسلحة والمدافع والمهمات الموجودة فوق الحد المسمين يجب أن تسلم الى الحلفاء لتصرف فيها ولا يجوز الالمانية أن تصنع غازات سامة ولا سوائل نارية ولا يسوغ لها استيرادها ولا يجوز لها أن تصنع دبابات ولا أتوموبيلات مدرعة . وعلى الالمان أن يبلغوا الحلفاء أسماء جميع المصانع التي تصنع الذخيرة والسلاح ومواقعها وبيان مصنوعها لاجل الحصول على موافقة الحلفاء عليها ، ويجب الف التبرعات التي لحكومة الالمانية وصرف مستخدميهاء وأما الذخيرة التي تصنع لاستعمال في الاستحكامات فتقتصر على ١٥٥٥ طقة لكل مدفع من المدافع التي من عجم (المنار: ج ٤) (٢٥) (المجلد الحادي والعشرون)

١٠٠٥ سنتيمر فما دون و ٥٠٠ طلقة لكل مدفع من المدافع التي هي أكبر من ذلك. ويحظر على المانية أن تصنع السلاح والذخيرة لبلدان أجنبية واستيرادها من الخارج ولا يجوز للمانية أن تحافظ على الاستحكامات أو تنشيء استحكامات في أرض ألمانية واقعة على أقل من خمسين كيلو مترا شرقي الرين ولا يجوز لها أن تبقى في الشقة المذكورة قوات مسلحة لا دائمة ولا وقتية، وبحفظ على الحالة الحاضرة في ما يختص بالحصون القائمة على الحد الجنوبي والشرق الاصلى الامبراطورية الالمانية ولا يجوز اقامة المناورات العسكرية (في الشقة المذكورة) ولا انشاء مبان دائمة للمساعدة على تعبئة الجيش ويجب نزع السلاح من الاستحكامات في خلال ثلاثة أشهر (بعد المعاهدة)

الشروط البحرية - تنهى الشروط البحرية على انه في خلال شهرين لا يجوز أن تتجاوز قوات المانية البحرية ست بارج من طرز ديتشلندا ولوترنجن وستة طرادات خفيفة و ١٢ مدمرة و ١٢ ساقفة أو ما يساوي هذا العدد من السفن التي تحمل محلها. ولا يجوز أن يكون في هذه القوة البحرية غواصات. أما سائر البوارج فتوضع في الاحتياطي أو تنهض بالاعمال التجارية ويجوز للمانية أن تبقى على قدم الاستعداد عددا معيناً من السفن التي تلتقط الاتعم الى أن يتم التقاط الالغام في بعض المناطق المعينة في البحر الشمالي وبحر البلطيق. وبعد انقضاء شهرين (على امضاء المعاهدة) لا يجوز أن يتجاوز مجموع رجال الاسطول الالمانى ١٥ الفاً منهم ١٥٠٠ من الضباط وصف الضباط على أعظم تقدير. وتسلم (الى الحلفاء) نهائياً جميع البوارج الالمانية التي تسير على سطح الماء والمقتلة في موانئ الحلفاء أو المحايدين، وفي خلال شهرين تسلم في موانئ الحلفاء بوارج المانية أخرى مبنية في المعاهدة وهي راصية الآن في الموانئ الالمانية ويجب على الحكومة الالمانية أن تمهد بتحطيم جميع البوارج الالمانية التي تسير على سطح الماء والتي لم يتم صدمها حتى الآن وأما الطرادات المحولة ونحوها فينزع سلاحها وتمعد بواخر تجارية. وبعد شهر تسلم في موانئ الحلفاء جميع الغواصات الالمانية والبواخر المستعملة لاجراخ الفارق والحياض الخاصة بالغواصات والتي يمكن أن تسير في البحر بمددها أو التي يمكن

قطرها . وأما الباقي وما لا يزال يصنع في دور الصنعة فيجب على ألمانيا أن تحطه في خلال ثلاثة أشهر، ولا يجوز لألمانيا أن تستعمل حطام هذه السفن إلا للأغراض الصناعية ولا يجوز بيعها لبلادان أجنبية إلا بشروط معينة لثمويضها. ويحظر على ألمانيا أن تبني أو تحرز بوارج ويحظر عليها أن تبني أو تحرز غواصات والبوارج التي تبقى لها تعطى قدراً معيناً من السلاح والذخيرة والمهمات الحربية وأما ما يفضل من السلاح والذخيرة والمهمات الحربية فيسلم ولا يجوز لألمانيا خزن شيء منه أو انشاء احتياطي

ويجب ان يؤخذ رجال الاسطول الألماني بالنعوم التام ولا تقل مدة الخدمة للضباط وصف الضباط عن ٢٥ سنة متوالية وأما صفار صف الضباط أو البحارة فمدة الخدمة لهم لا تتل عن ١٢ سنة متوالية بقبود مختلفة

ولاجل ضمان سلامة الدخول لى بحر الباليك لا يجوز لألمانيا ان تنشئ حصواً في بة اع مينة ولا أن تنصب مدافع تشرف على العارق البحرية بين البحر الشمالي الباليك ويجب هليها ان تهدم (المماقل) الاستحكامات القائمة في تلك البة اع وتنزع ما فيها من المدافع وأما سائر الحصون الواقعة على بعد ٥٠ كيلو مترا من شاطئ ألمانيا أو القاعة هلى جزر ألمانيا فذه تبقى لانها دفاعية ولكن لا يجوز انشاء حصون جديدة ولا زيادة السلاح في الوجود منها. والحد الاعلى لما يخزن من الذخيرة في هذه المماقل هو ١٥٠٠ طلقة للمدفع الواحد من عيار ٤٦ بوسة فما دون و ٥٠٠ طلقة لكل مدافع من المدافع التي هي أكبر من هذا

ولا يجوز استعمال محطات التلغراف اللاسلكي الألمانية في ناون وهنوفر وبرلين لأرسال تلغرافات بحرية وعسكرية أو سياسية من غير رضاه الحلفاء والدول المشتركة معهم في مدة ثلاثة أشهر وإنما يجوز استعمالها لأغراض تجارية تحت المراقبة . وفي هذه المدة لا يجوز لألمانيا ان تنشئ محطات كبيرة أخرى للتلغراف اللاسلكي ويجوز لها ان ترم الاسلاك التلغرافية البحرية التي قطعت والتي لا يستعملها الحلفاء وكذلك أجزاء الاسلاك البحرية التي نقات بعد قطعها والتي لا ينتفع بها الآن . وفي هذه الاحوال تظل الاسلاك المذكورة أو القطع التي نقلت أو التي استعملت ملكاً للحلفاء

والدول المشتركة معهم وبناء على ذلك فإن ١٤ ملكا أو أجزاء أسلاك عينت في هذه المادة لاترد الى ألمانيا

الشروط الجوية - تنص الشروط الجوية على ان لا يكون في قوات ألمانيا المسلحة أسلحة طيران عسكري أو بحري ولكن يسمح لها أن تبتني عندها ما لا يزيد على ١٠٠ طائرة بحرية غير مسلحة لغاية أول أكتوبر ١٩١٩ تستعمل للبحث عن الألغام تحت سطح الماء فقط. ويسرح جميع رجال سلاح الطيران في ألمانيا في خلال شهرين ماعدا ١٠٠٠ رجل بينهم الضباط يجوز إبقاؤهم الى أكتوبر وتتمتع طائرات الحلفاء والدول المشتركة معهم بحرية المرور فوق أملاك ألمانيا والنزول فيها والنزول في منطقة المياه المحلية التي لها الى أول يناير ١٩٢٣ الا اذا كانت ألمانيا قد سبق قبيلت قبل هذا التاريخ في جمعية الامم أو سمح لها بالعمل باتفاق الجو الدولي ويحظر صنع الطائرات أو أجزائها في جميع أنحاء ألمانيا لمدة ستة أشهر وتسلم جميع الطائرات العسكرية والبحرية والبلونات المسيرة ومهمات الطيران الى الحلفاء والحكومات المشتركة معهم في خلال ثلاثة أشهر الا الطائرات البحرية المنة التي تقدم ذكرها

شروط عمومية - وتنص الشروط العمومية على تعديل القوانين الألمانية لتصبح مطابقة للمواد المتقدمة وعلى ألمانيا ان تنفذ جميع المواد الواردة في المعاهدة تحت مراقبة لجنة دولية من الحلفاء يعينها الحلفاء والحكومات المشتركة معهم وعلى الحكومة الألمانية ان تمد هذه اللجنة بجميع التسهيلات ونفقات مصروفاتها ، وأما مهمة اللجان العسكرية والبحرية والجوية التي للمراقبة فقد نص عليها بالتفصيل (لها بقية)

﴿ فائدة ، في هدي القرآن في المعاهدة ﴾

من عجائب حكم القرآن وعلومه أن كل زمان يظهر منها ما لم يكن ظاهرا فيما قبله كظهوره فيه كما فصلناه في تفسير قوله تعالى (٦: ٦٥ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيئا ويندق بعضكم بأمن بعض) ومن هذا القبيل قوله تعالى بعد الامر بالايقان بهد الله من سوء النحل

١٦: ٩٢ ولا تكونوا كاتي نقضت غزها من بمد قوة أنكاثا تمخذون أيمانكم دخلا بينكم أن تكون أمة هي أربي من أمة - الى قوله - ولا تمخذوا أيمانكم دخلا بينكم فقول قدم بمد ثبوتها) الآية. الايمان بالفتح اليهود والمواثيق والدخل بالتحريك ما داخل الشيء من أسباب الفساد كالحديعة والحيلة والمبارات التي يراد تأويلها ونحوها عن ظواهرها في اليهود وسنين ذلك بالتفصيل ان شاء الله تعالى

المسألة السورية والاحزاب

فيما كان العرب في سورية والعراق يذون أنفسهم بالنجاة من طغيان العلوانيين وما ساءهم جلادهم جهل باشا وغيره من سوء المذاب الى نعيم الاستقلال الصحيح والحرية التامة ويتلذذون بما يقرأون في المنشورات والجرائد التي تنقلها اليهم الميوت أو تنشرها عليهم الطيارات (كالتبلة ولقطم والكروك) كان السرمارك سايكس والموسبو يقول « مدبقا العرب » ضمان أصول الاتفاق بين دولتيهما على اقسام هذه البلاد بينهما وبضمان مآخراثة (١) تحدد منطقة كل قسم منها كما فعل ذيرهما من من رجال دول الاحلاف في بلاد الترك أيضا. وقد كان أول من كشف النقاب عن أسرار هذه المعاهدات السرية أحرار الرهمن لما أقطوا حقوقهم التبصرية ، ونشروا أسرارها العلوية ؛

وقد اشتهر أمر معاهدة تقسيم ولايات سورية والعراق بين فرنسة وانكلترة وكثر كلام الجرائد الاوربية والعربية فيه ولما ظهرت شروط الرئيس ولسن واتممت الهدل المتعارفة على جعلها أساسا لاسلح باعتبار ما فسرهما من خطبه التي نشرنا أهمها من قبل كان يظن أنها تنسخ هذه المعاهدة ونظيرها من المعاهدات السرية التي وضعت لاستيلاء الاقرباء على بلاد الضمقاء نسخا تاما، ولكتنا وجدنا ان عهد مصبة

(١) الحائرة في الاسل اسم فعل من خرت الارض بخربها (من باب نصر) اذا عرف طرفها ومضابقتها ومنه الدليل الخربيت وهو الدرف بذلك. ولي اللسان عن السكاني: خرتنا الارض اذا عرفناها ولم تخف علينا طرفها اه فاذا أطلق لفظ الحائرة على الصحيفة التي يرسم فيها وجه الارض وما فيها من جبال وبحار وغير ذلك كان هذا الاطلاق صحيحا باعتبار ان الصحيفة المشتملة على ذلك كالسارفة به فهو وصف مجازي يكثر منه في لغة